

جهود محمد بن رحال في الدفاع عن قضايا الجزائريين نهاية القرن التاسع عشر والعشرين الميلادي

الأستاذ: غرينة عبد النور

جامعة عباس لغرور خنشلة الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة توضيح دور بعض النخب في الدفاع عن حقوق الجزائريين في المجالس الفرنسية مستخدمين تكوينهم التعليمي العربي والفرنسي هذه المطالب التي وصفها الكثير على أنها ذات جراءة مسبقة في ظل ما وصلت إليه السياسة الاستعمارية اتجاه الجزائر وتكالب المعمرين، وتطرح مسألة تمثيل الجزائريين في المجالس الاستعمارية.

الكلمات المفتاحية: محمد بن رحال، التعليم المندوبيات المالية، التعليم العربي، المدارس العربية.

Abstract :

This study aims to find out the efforts of some elites of colonial Algeria during the late 19th century and the beginning of 20 Century and especially an important person It's about mohamed ben Rahal, Through this article we try to explain their claims after the French press in Algeria and in France, Using their Arab and French educational composition, these demands, which many have described as bold, are preceded by colonial policy towards Algeria and the colonization of the colonists. This study pose the The question of the representation of the Algerians in the colonial councils.

Keywords : Mohamed Ben Rahal, Elits, Education Financial Delegations, Arab Education, Arab Schools.

مقدمة:

برز في الجزائر مطلع القرن العشرين مجموعة من الشخصيات التي دافعت عن قضايا الجزائريين منددين في الكثير من الأحيان بالسياسة الفرنسية الاستعمارية العنصرية التي تتنافى مع كل المبادئ الإنسانية الحضارية والدينية والتي بشرت وبررت بها احتلالها للجزائر، هذه النخبة استطاعت من خلال رصيدها الثقافي والتعليمي أن تكون لسان حال الجزائريين وصوت مطالبهم السياسية والإصلاحية، ولعل ابرز هذه الشخصيات حتى مطلع القرن العشرين محمد بن رحال، الذي تكلم باسم الجزائريين بجرأة غير معهودة حتى هذه الفترة في مختلف المجالس التي تولى عضويتها فيها كمستشار ومندوب ومنتخب عارضا القضايا الجزائرية لتلك الفترة والتي كانت محل اهتمام الصحف الفرنسية الصادرة في الجزائر وفي المتروبول، فما هي هذه القضايا وكيف قدمها محمد برحال في إطار نشاطاته النضالية والى أي مدى حقق نجاحا في مسعاه هذا ؟

نبذة عن حياة محمد بن رحال:

1- مولده ونشأته:

قبل تتبعنا لجهوده في مختلف المجالات خليق بنا التعريف بمحمد بن رحال. هو من الشخصيات السياسية والثقافية الجزائرية التي سبقت ظهور الحركة الوطنية، ومن بين الذين وصلت أصواتهم لجول فيري وكومبس وليوتي وكان أيضا من المعارضين لسياسة الاندماج وقال عنه عبد القادر جفلول: "لا هو من المتجنسين ولا هو من أصحاب العمائم وهو يمثل محاولة الحوار بين المجتمع الجزائري المستعمر والمستعمر" عمل جاهدا على إحياء المجتمع الجزائري الذي -ولكي لا يموت- وجب عليه معايشة الحدث الكولونيالي¹ ولد محمد بن رحال في الثالث من شوال 1277هـ 16 ماي 1857 في مدينة ندرومة² وهو سليل أسرة عريقة من الأعيان التي ربما تقبلت الحدث الاستعماري وأصبحت بذلك من العائلات الوسيطة سياسيا وإداريا مع المجتمع الأهلي، عين أبوه قاضيا لمدينة ندرومة من طرف الأمير عبد القادر وبعد الاستعمار الفرنسي للمنطقة تم التأكيد على منصبه في هذه المدينة وأثناء حكم نابليون الثالث عرفت عائلة بن رحال رقيا اجتماعيا مهما من امتلاك للأراضي وعقارات وعين أب محمد بن رحال، حمزة بن رحال آغا في سنة 1858 لكن بإحلال النظام المدني عوض العسكري سنة 1871 توقف ذلك الرقي الاجتماعي حيث نزع

من القادة المحليين استقلالية تسيير الجزائريين ، الأمر الذي لم يستسغه وأحيل على التقاعد رسميا سنة 1878 وخلفه ابنه محمد بن رحال كقائد لمدينة ندرومة، وكان لتعيين أول متصرف إداري فرنسي لهذه البلدية المختلطة سنة 1880 أثر عليه حيث استقال من هذا المنصب سنة 1884 بعد أن قلصت صلاحياته.

2- تعليمه:

والواقع أن محمد بن رحال رغم تلك الظروف الاجتماعية إلا أنه استطاع أن يكسب جمهورا واسعا من المستمعين والقراء وأن يكسب حظوة حتى خارج المجال الضيق لمدينة ندرومة، واستطاع أن يلعب دور المتحدث- الناطق بلسان - المجتمع الجزائري المُستعمَر لأنه كان من أوائل -وربما من أحسن- الجزائريين "مزدوجي الثقافة"، وكغيره من أعيان ندرومة اتبع محمد بن رحال خطى المدرسة القرآنية ثم المدرسة الابتدائية العربية الفرنسية التي تم إنشاؤها في سنة 1865 (4) وتابع دراسته في الجزائر العاصمة ما بين سنة 1870-1874 في الكوليج العربي الفرنسي الإمبراطوري ثم في ثانوية الجزائر، وأتقن اللغة الفرنسية واستوعب ثقافتها الذي يكون قد تأثر بها دون أن يهمل اللغة العربية التي كان يعتني بها أيضا، هذه الثقافة التي اكتسبها مكنته من التعايش مع الظروف الحرجة التي كانت تمر بها الجزائر من تناقض بين ما يعيشه الجزائريون من تقهقروما يعيشه المعمرون من حظوة، لكن تأثر بن رحال لم يجعله ينسلخ من هويته رغم مواقفه التي دعت إلى التفتح وهذا ما أكده حين قال: "بالتأكيد لا يجب أن نتقبل كل ما تقدمه الحضارة الغربية بأعين مغمضة"(4)

3- دفاعه عن مصالح الجزائريين (العرائض، الصحف والجمعيات):

وكما ذكرنا سابقا فبعد خلافة أبيه كقائد لفترة من الزمن استقال من منصبه الإداري ليصبح لسان حال الجزائريين في المنطقة عندما أصبح ممثلهم في اللجنة المشيخية -مجلس الشيوخ- أين وضع تقريرا في شكل عريضة بمعية الدكتور بن العربي* سنة 1894 حيث ندد باستبداد نظام الجزائريين وطالب بمجموعة من الإصلاحات التي تمس مجال الضرائب والقضاء وطالب بتوسيع وتنظيم التعليم لدى الجزائريين وتنظيم القروض في مجال الزراعة كما طالب في هذا التقرير أخيرا بحق التمثيل النيابي للأهالي في البرلمان الفرنسي، ووجه محمد بن رحال عريضة للوزير كومبس E.Combes يطالب فيها بإعادة تنظيم التعليم العربي في الجزائر واقترح

تأسيس المدرسة ومدرسة عليا في الجزائر.(5) وانتقل إلى باريس ليشارك في مؤتمر المستشرقين سنة 1897 حين ألقى محاضرة بعنوان "مستقبل الإسلام" L'avenir de l'islam" اظهر فيها تيقنه من نهضة العالم الإسلامي كيف لا وهو الذي كان غيوراً متقدماً متحمساً للإسلام والذي رأى بأن مشكل تخلف الجزائريين والمسلمين عامة هو عدم تمسكهم بإسلامهم النقي.(6) حيث أكد ذلك حينما صرح "أن المسلم الذي كان على رأس الحضارة وادخلها إلى أوروبا يمكن أن يسترجع مكانته هذه إذا كانت الظروف مواتية"(7).وفور رجوعه إلى الجزائر قدم استقالته من المنصب الذي كان يعتليه في الإدارة الفرنسية كقائد لمدينة ندرومة.(8)

وحسب تقدير الكثير من المصادر والمراجع التي تكلمت عن النخب الجزائرية مطلع القرن العشرين فإنها تصنف محمد بن رحال ضمن الكتلة المحافظة التي ضمت أسماء أخرى من أضراب عمر بن قذور الجزائري، عبد الحليم بن سماية، عبد القادر المجاوي، وعمر راسم، الذين طالبوا السلطات الفرنسية القيام بإصلاحات يستفيد منها الجزائريين ويقر أبو القاسم سعد الله أن أعضاء هذه الكتلة يشتركون في أنهم كانوا معادين لفكرة التجنس والخدمة الوطنية تحت الراية الفرنسية، وكان بن رحال من هؤلاء الذين تصب مطالبهم في هذا المجال. (9)

وإذا كانت صحف "الأهالي" في الجزائر قد تأخرت في الظهور أو على الأقل لم تبرز نبرتها المعادية للسياسة الفرنسية منذ بدايتها فإن صحف المتروبول كانت غير ذلك تماما حين ظهرت صحف "متعاطفة مع الأهالي" Indigénophile وبالرغم من أن بعض الصحف الفرنسية قد كان بمثابة جرائد رسمية للجمهورية الفرنسية إلا أنها مالت نحو هذا التيار بإدراجها مقالات، وتحقيقات وعناوين توحى بهذا التعاطف(10) وفي هذا الصدد كتبت جريدة الزمن " Le Temps " التي كانت تصدر بباريس بتاريخ 11 جويلية 1912 مقالا تحت عنوان " الجزائر" بالبنت الغليظ واتبع بعنوان آخر صغير "تجنيد الأهالي، مقابلة مع أعيان ندرومة" . " Algérie, La conscription des indigènes, Entretien avec des notables de nedroma " أن سبعة أعيان من مدينة ندرومة وعلى رأسهم محمد بن رحال قدموا إلى باريس لتقديم شكاوى تتعلق بالتجنيد الإجباري إلى السلطات العمومية لأن قضية التجنيد في نظرهم مسألة حساسة كان ينبغي على السلطات الفرنسية قبل إصدار قانون التجنيد التحضير لها، ويذكر محمد بن رحال الشروط التي يمكن أن يتقبل فيها الجزائريون التجنيد

في المذكرة التي قدمها للجنة التي زارت الجزائر لتحقيق في هذا المجال حيث كانت له مطالب وتوصيات اعتبرها كأرضية لتهيئة الجزائريين لتقبل التجنيد وهذا من خلال : تحسين أوضاع حالة الجنود والضباط الجزائريين تدريبيا وهذا من خلال السماح لبعض العناصر العسكرية الموهوبة الوصول إلى ترقيات عليا كرتبة عقيد وهذا من خلال إنشاء مدرسة عسكرية تشبه مدرسة سان ميكسون "Saint Maixent"* ومنح متقاعدي الجيش من الجزائريين عددا من الوظائف التي هي حكر على الفرنسيين، ومن جهة أخرى يرى بن رحال وجوب تهيئة الكتل الشعبية الأهلية من خلال توسيع التعليم العربي والفرنسي ويضاف إلى ذلك قبول- لكن وفق شروط - توظيف الجزائريين في المناصب والأشغال في مختلف فروع الإدارة، وتوسيع الحق الانتخابي وحرية الصحافة، وحتى تخفيض الضرائب وتسهيل منح القروض، وقد أشار بن رحال إلى أن للتجنيد الإجباري تبعات بدأت بوادها منذ سنة 1908 حينما بدأ سكان المناطق التلمسانية بالتفكير في الهجرة وعندما تأكد ذلك بالنسبة لهم عرفت تلمسان ومناطق أخرى من الجزائر هجرة حقيقية قدرتها السلطات رسميا بحوالي 1800 شخص. وليؤكد ظلم قانون التجنيد الإجباري للأهالي كتب فحوى الرسالة التي بعثت إلى الإدارة الاستعمارية الفرنسية من طرفهم بتاريخ 24 ماي 1912 والتي عبر فيها هؤلاء عن مدى سخطهم وامتعاضهم إزاء هذا القانون وجاء فيها: "...ما تطلبونه غير عادل هو ظلم لا يمكننا ولا بإمكاننا تقبله وإذا أردتم إجبارنا نقلت أبناءنا بأيدينا ونقتل أنفسنا أمام جثثهم...ليست لنا نية الانتصار على أمة قوية لكن لا سلطة في العالم يمكنها أن تمنعنا من قتل أنفسنا". ويبدو أن التجنيد الإجباري بالنسبة لابن رحال والكثير من ا هو القطرة التي أفاضت الكأس أمام ترسانة القوانين الاستعمارية التي طبقها الفرنسيون في الجزائر والتي كان لزاما على الجزائريين تحملها رغم إجحافها، فإذا كان الجزائريين يتحملون أعباء ضرائب ثقيلة يستفيد منها الفرنسيون، ويضطرون للقيام بالحراسة الليلية وحراسة الغابات، والقيام بكل أعمال السخرة، فإنهم لا يمثلون إلا أمام المحاكم الاستثنائية، وهم مقصيون في الغالب من الوظائف والمسؤوليات العامة، بل وممثلون بسوء وقليلًا في المجالس البلدية والمجالس العامة والنيابات المالية، والأدهى من ذلك أن الجزائريين يصنفون كمواطنين من درجة ثانية يتعرضون للإهانة والمضايقة الدائمة من المعمرين ولا أحد يسمع شكواهم. ويتساءل محمد ابن رحال أخيرا كيف يمكن

للأهالي تقبل تجنيد آخر ما يملكونه- وهو أبناؤهم -بعد كل هذه القوانين التعسفية التي ذكرت سابقا دون تعويض؟ وعلينا أن نتساءل عن هذا التعبير الذي يريده بن رجال بالنسبة للأهالي هل هو إلغاء التجنيد الإجباري تماما؟ أم الحصول على المساواة بين الفرنسيين والجزائريين تحت الراية الفرنسية؟

على أي حال أراد بن رجال أن تكون الإجابة عن هذا التساؤل واضحة وعملية بتنقله إلى فرنسا لإيجاد حلول لا مناص منها على الرغم أن بعضها فيما نعتقد تبدو مستحيلة وهي: - إلغاء مرسوم 03 فيفري 1912 الخاص بالتجنيد الإجباري.- تقديم تعويضات للمجندين- السماح للأهالي بمغادرة الجزائر دون قيد. لقد تبين لمحمد بن رجال في طريقه إلى باريس استحالة إلغاء قانون التجنيد لذلك أمضى والوفد المرافق له العريضة التي كان قد قدمها ابن التهامي للسلطات الفرنسية في المتربول وأكد أخيرا مصرحا: " ونطلب من فرنسا إما أن تلي ما جاء في هذه العريضة من مطالب أو أن تسمح لنا أن نختار المنفى"(11)، ونقلت صحيفة صدى الجزائر هذا الحوار مركزة على ما قاله بن رجال: "أن الجزائريين لا يقبلون بالتجنيد الإجباري دون تعويض وإن استلزم الأمر هاجروا تاركين بلادهم"(12)، ولخص "جيلبار مانبي Gilbert Meynier" مطلبه هذا بهذه العبارة: "إما الإلغاء أو حريه الهجرة.(13) ونشرت جريدة المبشر Le Mobacher بتاريخ 2 مارس 1912 في جزئها الرسمي نقلا عن وزارة الحرب قرارات مرسوم التجنيد الإجباري والحلول التي اقترحتها السلطات الفرنسية لمسألة تجنيد الجزائريين في الجزائر والذي وصفته أنه لقي معارضة كبيرة بالمقارنة مع التجنيد في تونس، وبحث ذات السلطات عن طريقة تناسب الوضع الجزائري وشرحت الكيفية التي يتم بها ذلك.(14)

والحقيقة أن المناصب الإدارية التي تقلدها كمساعد لرئيس المجلس العام بوهران من سنة 1903 الى 1907 وانتخابه سنة 1920 رئيسا عاما للدائرة الانتخابية لمدينة الرمشي ومندوبا ماليا، ثم انتخابه سنة 1925 كنائب رئيس للمجلس العام لوهران لم تثنيه عن المطالبة بإصلاحات تخص الجزائريين أمام تعنت الكولون، وتشير بعض المصادر إلى أنه قد شارك في نشر بعض المقالات في الصحف الاستعمارية مثل: جريدة "صدى وهران L'Echo D'Oran" و "صدى الجزائر L'Echo D'Alger" حين كان يجادل أولئك الفرنسيين الذين يبغضون الجزائريين ، وله بعض

المذكرات الحصرية التي كانت موجهة للسلطات الاستعمارية تتناول تنظيم التعليم العالي.

وساهم من جهة أخرى في اليقظة الثقافية التي عرفتها الجزائر فكتب أعمدة في الصحف الجزائرية الفتية كجريدة الحق والإقدام والتقدم وقدم محاضرات في النوادي الثقافية التي تأسست حينئذ وبخاصة الجمعية الرشيدية في مدينة الجزائر والنادي الإسلامي في تلمسان، وتقريبا في كل الخطابات التي ألقاها محمد بن رحال نجد الموضوع نفسه:

-التنديد بالاستبداد الاستعماري وقانون الأنديجينا ،الدفاع عن اللغة العربية والهوية العربية الإسلامية .

-المطالبة بتمثيل جزائري مستقل في المؤسسات الفرنسية، والتأكيد على ضرورة تطوير المجتمع الجزائري وتطوير التعليم لكن حسب عبد القادر جغلول فإن بن رحال يختلف عن الكثير من معاصريه بسبب مطالبه التي تصنف على أنها ذات أفق واسع.(15)

بينما صنفت السلطات الاستعمارية مطالبه ومطالب المستشار العام لمدينة تلمسان طالب عبد السلام بالمتطرفة فقد كان موقف السلطات الفرنسية منها آنذاك سلبيا لأنها كانت ترى أنه من العبط أن تحاور النخب الجزائرية والطرف المحاور الوحيد الذي تتقبله هذه السلطات هو قادة الجزائريين المتعاونين مع الإدارة الفرنسية (بني وي وي).(16)

وقد كان محمد بن رحال عضوا في الجمعية الأسيوية، وله العديد من الكتابات حول الحدود المغربية التي نشرت في "نشرة الجمعية الجغرافية لمدينة وهران " la Bulletin de société de géographie d'Oran " واتفقت المصادر والمراجع على إتقانه للفرنسية بشكل راق حتى تفوق على الفرنسيين في الخطابة، وليس هنا الإشادة باللغة الفرنسية والتي اعتبرت لغة المستعمر وقتئذ لكن استخدمها بن رحال كسلاح في مشواره السياسي أمام الإدارة الفرنسية.

والحق أن ابن رحال من الشخصيات التي أقلقت الإدارة الاستعمارية من خلال مواقفه ونجد في أحد المقالات الممضاة باسم عين صفراء في الصفحة الأولى من جريدة التافنة "La Tafna الأسبوعية تحت عنوان "السياسة" La politique " أنه عند زيارة الرئيس الفرنسي شارل جونار Ch. Jonnart لمدينة تلمسان ألقى بن رحال

خطبة صنفها بعض الفرنسيين على أنها رائعة أدبية أظهر فيها عطفه على ذويه من الجزائريين المسلمين، وعبر عن أسفه عن الأحداث التي عرفتها الجزائر آنذاك وهي أحداث عين تركي ورأى أنها لا تعبر عن كره الجزائريين ولا عن تعصبهم، وكغيره من بني جلدته فقد كان يطالب بحقوقهم في المواطنة من خلال المساواة بينهم وبين المعمرين.(17)

1- جهود بن رحال في مجال التعليم:

يمكن القول أن بن رحال أراد أن يكون الناطق باسم الجزائريين أمام الإدارة الفرنسية، غير أنه ركز على التعليم الذي يمثل المحور الرئيسي لنشاطه السياسي والإيديولوجي والمتعلق أساسا بمشاكل الثقافة، والحقيقة أن تكوينه المزدوج قد ساهم في إدراكها ومن جهة أخرى فإن مجال التعليم يمثل آخر جبهة من المقاومة كانت قد تصدت أمام تجذر الاستعمار في الجزائر في فترة ظهور بوادر الحركة الوطنية.

لقد ارتبط اسم جول فيري بذلك الجهاز التعليمي الذي تم غرسه في الجزائر بعد قانون 1883 الذي تركز على لائكية، مجانية وإجبارية التعليم ولم يكن هذا القانون أول عمل فرنسي في مجال التعليم لكن كان أول تدخل اتخذ شكل إعادة الهيكلة لآليات وأجهزة التعليم، وبالرغم من تأثير السياسة الاستعمارية عليه وعلى القضاء في نهاية القرن التاسع عشر إلا أن الجزائريين بقوا متمسكين بهما، هذه الإصلاحات التي لم تمس الجزائريين فحسب بل حتى فرنسي المتروبول إلا أن الكثير من الفرنسيين صرحوا في منابر المجالس الرسمية والصحافة أنه "بقدر زيادة تعلم الجزائريين بقدر زيادة عدائهم" فإذا كانت إصلاحات جول فيري في مجال التعليم في فرنسا مكرسة لتهديب أبناء الطبقة البروليتارية من أجل احترام البرجوازية الفرنسية، فإن إصلاحات التعليم في نظرة المعمرين الأوربيين الضيقة الموجه للجزائريين المسلمين هي وسيلة فقط للتنديد والمطالبة في ظل ذلك التهميش والقمع الذي مارسه السلطة الكولونيالية.(18)

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن محمد بن رحال عمل في المجال الذي ذكرناه سابقا وقد أطلق عبد القادر جغلول على نشاطه اسم: "مقاومة الحوار" الذي امتد ما بين سنة 1886 إلى سنة 1926 وذلك بداية من كتابة ملاحظاته حول التعليم

الأهلي في المقال الذي نشره تحت عنوان دراسة حول تطبيق التعليم العمومي في البلدان العربية الذي صدر في مجلة -نشرية - الجمعية الجغرافية والأثرية الوهرانية بين سنتي 1887 و1926 التي تمثل أوج مراحل مشواره السياسي حين انتخب نائب رئيس المجلس العام لمدينة وهران.

ويذكر عبد القدر جغلول أن رد فعل ابن رحال حول مشكل التعليم لدى الجزائريين يتضح من خلال بعض النصوص فقد أظهر تحمسه مع بعض رجالات الأنتلجانسيا الجزائرية لقانون جول فيري سنة 1883 الذي اصدر لتعميم التعليم وإخراج الجزائر من غياهب الجهل الذي خيم آنذاك، وكان هذا القانون بمثابة حل للأزمة الثقافية التي حلت بسبب تحطم التعليم التقليدي. وأمام توصيات هذا القانون يعدد بن رحال بعض المشاكل التي تعترض تطبيقه على الواقع منها مثلا:

أن الجزائريين لا يطالبون بالتعليم حيث صرح قائلا: " في الوقت الحالي يمكن للجزائري العربي أن يخضع للتعليم. وأقول يخضع لأنه لا يطالب به، فهو هاجر له أيضا باستثناء البعض" وفي المقام الثاني فإن هذا الجهاز التعليمي الفرنسي يكلف غالبا وينتج مبعدين(19) (أهالي من الدرجة الثانية) فما هي الفائدة المنتظرة من تكوين شباب بعد سنوات من الدراسة في منشآت مجهزة تكلف غالبا ولها إطاراتها دون أن يكون لهم هدف واضح؟ واقترح لذلك جملة من الحلول فما هي يا ترى؟

لقد كان ابن رحال متقبلا للتناقض الموجود بين الجزائريين المسلمين المتخوفين من التعليم والكولون الذين يخشون على مصالحهم من توسيعه(20) ففي اجتماع البرلمان سنة 1902 على سبيل المثال أظهر المندوبون الأوروبيون رفضهم لتمدرس المسلمين الجزائريين " لأنه حتف لاستعمارهم" وأعلن هؤلاء ضرورة خلق فترة توقف في بناء المدارس المخصصة للأهالي(21).

وأمام هذه المسألة حاول ابن رحال أن يجد مخرجا لهذه العوائق من خلال اقتراح حلول وهي:

1- خلق مدرسة "القوربي" عند القبائل.

فهي تستجيب إلى مطالب الاستعمار:

- اقتصادية: يجب أن تكون قطاعا مجانية مبنية ومسيرة بتقتر، هي مدارس أهلية تتمثل في الخيام أو القوربي .

بها لوحات من الإردواز مزودة بلوحة كبيرة سوداء وبعض الحصائر .

- بسيطة: يكون في كل قبيلة مجموعة أو مدرسة من هذا النوع، يسيرها معلمون بسطاء يدرسون أبجديات القراءة والكتابة والحساب.
- تكون في وسط القبائل بالقرب من التلاميذ وأمام أنظار أوليائهم لمعرفة ما يقدم فيها من تعليم.

2- مراقبة المدارس من طرف السكان الجزائريين ويقصد هنا ابن رحال التأطير البيداغوجي وتسيير هذه المؤسسات الذي يجب أن يكون جزائريا عربيا خالصا ما عدا مدراء المدارس العربية الفرنسية الذي يكون فرنسيا.

كما اقترح ابن رحال أن تكون هناك لجنة مدرسية تضم الجزائريين الأكثر تعلما في كل منطقة بها المدارس العربية الفرنسية تعمل على تشجيع الأولياء لإرسال أبنائهم إلى المدرسة والتردد عليها. وتقترح هذه اللجنة الوسائل الخاصة للوصول إلى النتائج، كما تقترح إصلاحات لتطوير التعليم، وأخيرا أن تقوم بإعداد قائمة التلاميذ الأكثر استحقاقا حسب قدراتهم وأذواقهم والتي ترسل إلى الحاكم العام عن طريق الأكاديمية فتمكنه من اختيار البعض منهم لتعيينهم في بعض المناصب عند تخرجهم حسب الوظائف الإدارية.(22)

ويشير ابن رحال إلى قضية مهمة هنا وهي الترقية الثقافية، الاجتماعية والسياسية للعناصر المتعلمة وهذا الصدد يطرح تساؤلات ملحة: "ما هو المحتوى وما هي حدود تعليم الجزائريين لكي لا يكون هناك مبعدون". ويتساءل مرة أخرى "ما هي المسالك التي يجب فتحها أمام العناصر المتعلمة لكي لا ينتج التعليم مبعدين؟(23) واقترح لهذه المسألة ثلاثة حلول مطلبية :

حق متابعة الدراسة "إرسال النخبة كبعثة تخصص لها منح إلى الكليات والثانويات والمدارس الخاصة وفور تخرجها يتم توظيفها بصورة معقولة حسب الكفاءات:" بالنسبة للأغلبية هناك بعض الوظائف الصغيرة المتواضعة، ومع ذلك فهي مرغوبة من الجزائريين بشدة كحاكم إداري والكتابة والخوجة والشرطي وكذلك شوايش أو مراسلين في مكتب الخدمات الإدارية، ولماذا لا تقرر الحكومة أن تمنح هذه الوظائف-من الأفضل- حصريا للأهالي المتحدثين والكاتبين بالفرنسية؟(24)

* حق الإقتراع: " لماذا لا يقبل في الانتخابات التلميذ الذي أكمل بعض دراساته أو الذي نجح في بعض امتحاناته" (25)ومما لا شك فيه فإن محمد بن رحال قد حاول مقاومة السياسة الاستعمارية من خلال منابر المجالس الرسمية والصحافة

والعرائض وركز على التعليم الذي يمكن من تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للأهالي باعتباره حقا أخلاقيا وسياسيا، ويعتبر من القلائل الذين نادوا بالفتوح على الحضارة الغربية وفق ما يخدم الثقافة العربية دون أن يחדش القيم الإسلامية.

وقد شاركه في هذه المواقف الأمير خالد الذي عاش التجارب نفسها وربما هذا ما يفسر دفاعه الشديد عن مطالب الجزائريين متخذا من أسلوب العرائض وسيلة لتبليغ أصوات الجماهير الشعبية للسلطات الاستعمارية ويذكر "جيلبار ميني" أن محمد ابن رحال حاول بمعية الأمير خالد توحيد جهودهما في النيابات المالية الجزائرية ضد أصوات الكولون المتعالية الراضية.

خاتمة :

يحدو بنا إلى الاستنتاج أن صدى جهود محمد ابن رحال قد كان كبيرا تناقلته الصحف الفرنسية والتي يبدو في الكثير من الأحيان- بما أنها لسان حال الفرنسيين والمعمرين خاصة -ممتعضة من صوت الجزائريين الذي بدأ يعلو في هذه المنابر ليطالب بالمساواة، في الفترة التي بدأت السياسة الفرنسية تأتي ثمارها بخاصة في الجانب التعليمي لدى فئة معينة التي استعملت الثقافة والتعليم الفرنسي كأسلوب جديد للمقاومة والحوار.

الإحالة الهوامش:

1-Abdelkader Djeghloul , De Hamdan Khodja a Kateb Yacine, pour un regard national ! Essais algériens d'histoire sociale et culturelle, Editions Dar El Gharb, 2009, p 63.

2- لم تعرف مدينة ندرومة التكالبة الاستعماري على الأراضي كما عرفته بعض المناطق الجزائرية فقد كان النظام العسكري فيها قائما حتى سنة 1880 الذي جنبها استقطاب الكثير من الفرنسيين كما أن الجهاز السياسي الاستعماري الفرنسي لم يحطم إلا بشكل تدريجي الإطار السوسيوثقافي القديم أنظر: Ibid,p 64.

3 - Abderrahmane bouchène, Jean-pierre Peyroulou, Ouanassa Siari Tangour et Sylvie Thénault, Histoire de l'Algérie a la période coloniale (1830-1962), Éditions La découverte et Éditions Barzakh, Paris et Alger, 2012. P 300.

4-Gilbert Grandguillaume. Une médina de l'Ouest algérien : Nédroma. In : Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée N°10, 1971. p66.

* بلعربي محمد الصغير، دكتور خريج جامعة الجزائر وباريس في الطب، أنظر أبوالقاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900 دار الغرب الإسلامي، 2000، ج1، ص494.

5- Grandguillaume, Une médina, *Op.Cit* p 66.

6- Abdelkader Djeghloul, Eléments d'Histoire culturelle Algérienne, Entreprise nationale des arts graphiques Reghaia 1984, p76.

7 - Mohamed Ben rahal, L'Islam, in Questions diplomatiques et coloniales : revue de politique extérieure 1^{er}_novembre 1901, Paris. Imprimerie F. Levé, Rue Cassette, 17. P 538.

8 – Ibid, p 547.

9- سعد الله، المرجع السابق، ج2، ص ص 146، 148، 175.

10- Charles-Robert Ageron, De l'Algérie française a l'Algérie algérienne, ENAG, Algérie, 2010, p p 223-224.

11- Le Temps : 11 Juillet 1912.

12 -L'Echo d'Alger, 11/07/1912.

13 -Gilbert Meynier, L'Algérie Révélée, éditions El Maarifa,2010,p.98.

14 -Le mobacher, 02 mars 1912. وأنظر الملحق رقم 1

15 -Djeghloul, Eléments, Op.Cit. pp 54-55

16- kaddache tome1 p 54.

17 - La Tafna, 29/04/1903.

18- Djeghloul , De Hamdan, Op.Cit., pp 71-74.

19 - لقد أهملت السلطات الاستعمارية نوعا ما فئة الطلبة المسلمين الذين يتحصلون على شهادات عالية ولكنهم يتوجهون إلى ممارسة أعمال حرة بسيطة حيث أنه لم يكن مسموحا للجزائريين غير المتجنسين بممارسة سوى عدد محدود من الوظائف العمومية (من 1866 إلى 1919). أما فيما بين 1919 و1944 فكانوا مبعدين عن تولي وظائف السيادة ، وذلك على الرغم من انتمائهم للبرجوازية الصغيرة المتكونة من الإداريين " النخب الوسيطة" و من الضباط وصف الضباط و من صغار القياد و أعوان القضاء و رجال الدين و معلمي اللغة العربية و تراجمة البلديات المزدوجة أو المحاكم و المعلمين و أعوان السلك الصحي الذين ساهموا في تكوين أغلبية

الطلبة الجزائريين بفضل المنح التي تحصلوا عليها لفائدة أولادهم. يزاوّل الطلبة فور تخرجهم مسارا مهنيا في قطاع الإدارة أو التعليم ، ولكنهم دوما محرومون من ممارسة وظائف السيادة (الموثق ، الوسيط ، المنفذ ، و كاتب الضبط و المحاماة أنظر: غي برفيلي ، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية (1880- 1962). ترجمة م. حاج مسعود- أ. بكلي- ع. بلعربي، دار القصة للنشر. الجزائر 2007. ص ص 63-65.

20- في وقت سابق مثلا قوبلت بعض مطالب المندوبيات المالية التي تخص التعليم سنة 1900 منها موافقة جول فيري على فتح 11 منصبا يخص رتبة مدرس حيث بلغ عددهم ما بين سنة 1898- 1901 21 مدرسا كان هؤلاء يتقاضون ما بين 600 فرنك الى 900 فرنك أو 1200 فرنك سنة 1901 وطالبت تلك المندوبيات زيادة في عدد المناصب لكن كان رد الإدارة: "إن التعليم الإسلامي العالي لا هو متاح الجميع ولا هو مهم في كل مكان" أنظر: Charles- Robert, Ageron, Les Algériens musulmans et la France (1871- 1919). Tome 2, Presses universitaires de France. 1968. ref N°1, p928.

21- Ageron, les Algériens, Op.Cit, pp, 928-929.

22 -Djegloul , De Hamdan, Op.Cit., pp75-80.

23- جغلول عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث- دراسة سوسيوولوجية- ترجمة فيصل عباس، مراجعة: خليل أحمد خليل، ط1، دار الحداثة للطباعة و النشر والتوزيع. بيروت – لبنان. 1981. ص88.

24 - المرجع نفسه ، ص 88.

25 - نفسه ، ص ص 88 – 89.